

— منع بيع الاراضي لغير الفلسطينيين.

وبما أن المياه عنصر مهم جدا في تطوير القطاع الزراعي وبما انها ضئيلة الكمية نسبيا في هذه المنطقة، فهناك عدد من الاجراءات الواجب اتخاذها لتوفير كمية أكبر من المياه منها:

— تجميع مياه الامطار الجارية وتخزينها والتحكم بمياه الينابيع.

— دراسات دقيقة للمياه الجوفية تمكن من التحكم الكامل بمجرى المياه التي يتم من خلالها تحويل الينابيع المالحة الى البحر قبل اتصالها بالينابيع الطوة، او اغلاق الينابيع المالحة في مقرها بواسطة الاسمنت.

— استغلال واسع للمياه الجوفية شريطة ان يتم ذلك تحت اشراف علمي دقيق يحول دون غزو المياه المالحة القادمة من البحر المتوسط للينابيع والاراضي فتسبب مشكلة الملوحة.

— ادخال زراعة النباتات التي تتحمل الملوحة في الاراضي التي تعاني من هذه المشكلة فتزداد الرقعة الزراعية.

— تخفيف ضياع المياه عن طريق:

— تغطية القنوات بمواد كيميائية تسبب الرغوة لتحد من التبخر.

— توصيل المياه بأنابيب او بقنوات من الاسمنت.

— تغطية المزروعات بالبلاستيك.

— الري تحت التربة • Subsurface irrigation

— تحلية مياه البحار.

— تكرير مياه المجاري واعادة استعمالها.

— توعية حقيقية شاملة لجميع فئات المجتمع لأهمية المياه

ولطرق توفيرها.

انعدام المبادرات الحكومية الاسرائيلية لتطوير الزراعة في الضفة الغربية (وهي قادرة على ذلك بلا شك لتفوقها التكنولوجي) هو منطلق اساسي في سياسة اسرائيل الزراعية في الضفة، الهادفة الى توجيه ما تبقى من الزراعة في الضفة لسد حاجة السوق الاسرائيلية. وعدم تمكين هذا القطاع من النمو حتى لا يشكل دعامة اقتصادية عربية تحول دون تحقيق باقي اهداف الاحتلال الاسرائيلي، وخصوصا الهجرة من الضفة.

ولعل خطر الاحتلال يبدو واضحا في تمكنه القيام من خلال القمع والارهاب بدور الموجه للحياة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، ويقوم بذلك عن تخطيط واع ودقيق ومن هنا تأتي سذاجة الحديث عن التطوير في الضفة الغربية في اي قطاع اقتصادي كان. فالسلطة الوطنية المستقلة، التي سترث نتائج السياسة الاردنية، ونتائج الاحتلال الاسرائيلي، هي القادرة وحدها على احداث تطوير جدي، يؤمن المصالح القومية لشعب فلسطين اولا، وينتقل الى التنمية في المجالات الاقتصادية الاخرى. وهنا يمكن الحديث عن اجراءات اساسية في تطوير الزراعة في الضفة الغربية تشمل:

— ادخال التخطيط القومي.

— تأمين مصادر المياه وكذلك المستنبتات.

— مكننة الزراعة وادخال ما يمكن استيعابه من التكنولوجيا الحديثة.

— حماية المنتوجات الوطنية وحماية تامه للفلاح.

— تحسين البنية التحتية، المواصلات، الطرق الزراعية وشق طرق جديدة.

— مسح شامل للاراضي وتنفيذ قانون اصلاح زراعي يحدد حجم الملكية ويمنع تفتيت الرقع (الحيارات) الزراعية.

— دراسات وابحاث شاملة للتربة والمياه ولجغرافية الاراضي